

## دور إدارة المخاطر الائتمانية في استمرارية ونجاح المؤسسات المصرفية

د/لحسن دردوري  
جامعة بسكرة

### الملخص :

### Abstract :

Most financial banking institutions facing uncertainty in many of the activities carried out, as they face many types of risk given the nature of their activities, so resorted banking institutions to create an efficient system for managing risks in order to achieve their goals and improve their services and ensure competition and other institutions to adopt for itself a prominent center and in order to grow and continue, so you need the financial and banking institutions departments to create an appropriate setting targets environment and risk management strategies, and through the establishment of rules and regulations is able to identify and measure the likelihood of exposure to risk and control them to face the consequences.

تواجه معظم المؤسسات المالية المصرفية حالة عدم التأكد في العديد من الأنشطة التي تقوم بها، حيث تواجه أنواعا عديدة من المخاطر بالنظر إلى طبيعة نشاطها، لذلك تلجأ المؤسسات المصرفية لتكوين نظام كفؤ لإدارة المخاطر التي تواجهها من أجل تحقيق أهدافها وتحسين خدماتها وضمان منافسة المؤسسات الأخرى لكي تبني لنفسها مركزا بارزا ولكي تنمو وتستمر، لذلك تحتاج إدارات المؤسسات المالية والمصرفية إلى تهيئة بيئة مناسبة وتحديد أهداف واستراتيجيات لإدارة المخاطر، وذلك من خلال إرساء نظم وقواعد قادرة على تحديد وقياس احتمالات التعرض للمخاطر والسيطرة عليها لمواجهة آثارها.

## مقدمة

تسعى معظم المؤسسات المالية والمصرفية إلى تدعيم مراكزها المالية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة، فمع تزايد المنافسة المحلية والدولية أصبحت هذه المؤسسات عرضة للعديد من المخاطر والتي تكون ناجمة عن نشاط هذه المؤسسات وطريقة إدارتها وتسييرها، فيعتبر النشاط الائتماني الشريان الرئيسي لنجاح المؤسسات المصرفية لأن معظم أعمالها تركز بدرجة كبيرة على جودة وحجم التعاملات الائتمانية لديها، لذلك كان لزاماً على هذه المؤسسات أن تسعى إلى تطوير قدراتها الإدارية والتنافسية وتوجيه معظم اهتماماتها نحو إدارة ورقابة نشاطها الائتماني الذي يعتبر وظيفة أساسية لها كونه يشكل المصدر الأساسي لدخلها، وبقدر أهمية هذه الوظيفة الائتمانية كمصدر للفوائد والأرباح بقدر ما يشكل مصدر للمخاطرة، لذلك تقوم المؤسسات المصرفية بالبحث دوماً عن الطرق والسياسات والاستراتيجيات التي تضمن لها سلامة اتخاذ القرارات والإجراءات الكفيلة للحد من المخاطر التي تحيط بنشاطها ومما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

1\_ كيف يمكن أن تساهم إدارة المخاطر الائتمانية في نجاح واستمرارية المؤسسات المصرفية؟؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية العديد من الأسئلة الفرعية التي سوف نحاول الإجابة عليها من خلال هذه المداخلة وابرز هذه الأسئلة ما يلي :

\_ماذا نعني بإدارة المخاطر ؟

\_ما هي أهم المخاطر التي تواجهها المؤسسات المالية المصرفية ؟

\_ما هي الإجراءات التي تتخذها المؤسسات المالية المصرفية لإدارة مخاطر الائتمان؟

## أولاً ماهية إدارة المخاطر :

قبل التطرق لتعريف إدارة المخاطر لابد أولاً الإشارة إلى مفهوم المخاطر. والتي تعرف بأنها الانحراف النسبي لفوائد الاستثمار المتوقعة، فهي تعني درجة التقلب في هذه الأخيرة كلما زادت درجة التقلب في الأرباح والفوائد المتوقعة<sup>(1)</sup>، وتعرف أيضاً المخاطر بأنها تلك الفرصة التي تتحرف فيها الأنشطة عن الخطط في أي مرحلة من مراحلها، وإن جزء من مخرجات العمليات التشغيلية للبنك يصعب التنبؤ بها بسبب عدم امتلاك الإدارة العليا في البنك هامش نسبي للسيطرة عليها<sup>(2)</sup>، والمخاطرة هي تلك الحالة التي تتضمن الانحراف عن

الوجه التي توصل إلى نتيجة متوقعة أو مرتقبة<sup>(3)</sup>.

ومنه نستطيع القول أن المخاطر هي عدم انتظام العائد وذلك جراء تذبذب قيمة العوائد وكل ذلك بسبب حالة عدم اليقين والمرتبطة بالتنبؤات المستقبلية، وبالتالي فالمخاطر بشكل عام تتضمن مفهومي رئيسيين وهما احتمال حدوث مشكلات ومدى تأثير البنك بهذه المشكلات، فهي مجالات الخسارة غير المتوقعة، والإدارة الحكيمة هي التي تتعامل مع المشكلة بواسطة التخطيط والتنظيم والتنسيق والتنفيذ.

**1-تعريف إدارة المخاطر:** تعتبر إدارة المخاطر عملية قياس أو تقييم الخطر وبعد ذلك تطوير الاستراتيجيات للخطر الذي تم قياسه<sup>(4)</sup>، فهي جميع القرارات التي يمكن أن تؤثر على القيمة السوقية للبنك وتعتبر أيضا عن كل الإجراءات التي تقوم بها إدارة البنك من أجل وضع حد للآثار السلبية الناتجة عن مخاطر الائتمان أو مخاطر التشغيل أو مخاطر السوق وتخفيضها إلى أدنى المستويات من أجل المحافظة على مستلزمات السيولة والأمان<sup>(5)</sup>.

فهي عبارة عن منهج عملي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسارة التي تقع للحد الأدنى<sup>(6)</sup>.

فالعنصر الهام في إدارة المخاطر هو فهم المفاضلة بين المخاطرة والعائد، حيث أنه بزيادة العائد تزيد معه المخاطرة، وبما أن الهدف الرئيسي للمؤسسات المالية والمصرفية هو زيادة الأرباح، فإدارة المخاطر المرتبطة بتعظيم الربح هي من الوظائف البارزة لهذه المؤسسات المالية والمصرفية<sup>(7)</sup>.

ومن التعاريف السابقة نستطيع القول أن إدارة المخاطر هي عبارة عن نشاط إداري يقوم بالتحكم في المخاطر وتحفيظها إلى أدنى المستويات وهي أيضا هي عبارة عن عملية تقييم وقياس للمخاطر من أجل إيجاد استراتيجيات لإدارتها، وتقوم هذه الاستراتيجيات بنقل المخاطر إلى جهة أخرى والتقليل من آثار هذه المخاطر وذلك بواسطة تقييم البيئة (بيئة المؤسسات المالية والمصرفية) وتحليل ومناقشة الأخطار.

**2-أشكال المخاطر الائتمانية:** تعتبر المخاطر جزء من عمل المؤسسات المالية والمصرفية، حيث لا تتجزأ المخاطر من طبيعة المؤسسات، خصوصا عندما يتعلق الأمر بمحيط اقتصادي تنافسي ومفتوح، وذلك لدرجة أن الكثير يعتبر العمل المصرفي والمالي

في جملته هو تحمل المخاطر وان المؤسسات المالية المصرفية الناجحة هي تلك المؤسسات القادرة بخبرتها على تقسيم وتقدير هذه المخاطر و مواجهتها. وللمخاطر الائتمانية مصادر متعددة ومختلفة فهناك ما هو مرتبط ومتعلق بالبنك وهناك ما هو مرتبط بالعميل وهناك ما هو متعلق بالظروف العامة ومن ابرز المخاطر التي تواجهها المؤسسات المصرفية هي: خطر السيولة، خطر سعر الفائدة، خطر سعر الصرف، خطر عدم التسديد.

**1 خطر السيولة:** ويحدث هذا الخطر عندما تكون المؤسسات المالية والمصرفية عاجزة عن توفير السيولة لمواجهة مختلف الطلبات ويحدث ذلك بعدم التوافق الزمني بين آجال استحقاق القروض الممنوحة وآجال استحقاق الودائع، وتنتج مخاطر السيولة بسبب السحب المكثف للمودعين أوضح قروض بمبالغ كبيرة والقيام بتوظيف الأموال في أصول ذات سيولة منخفضة في شراء أصول طويلة الأجل، وعليه لابد على المسئول عن إدارة السيولة في المؤسسات المالية والمصرفية في تجميع السيولة وتوظيفها والتنسيق بين جميع الأنشطة<sup>(8)</sup>.

**2 خطر سعر الفائدة:** تمثل معدلات الفائدة مقابلا للعائد على الاستثمار، وتنجر مخاطر سعر الفائدة إلى التغيير في مستوى أسعار الفائدة في السوق بصفة عامة، وهي عبارة عن التغيرات التي تحدث في العائد على ورقة مالية نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة، والعلاقة التي تربط بين أسعار الأوراق المالية وأسعار الفائدة هي علاقة عكسية<sup>(9)</sup>. فعندما تتعامل المؤسسات المصرفية مع زبائنها على سعر فائدة معين ثم ترتفع أسعار الفائدة في السوق وترتفع معها سعر الفائدة على القروض فهذا يعني أن أموال هذه المؤسسة

موزعة في استثمارات يقل عائدها على الفائدة السائدة في السوق أشرنا سابقا.

**3 خطر سعر الصرف:** هي المخاطر المتعلقة والمرتبطة بالتغيرات في أسعار الصرف، ويرجع هذا الخطر الى الخسارة المحتمل حدوثها بسبب التقلبات في سعر صرف العملات سواء المكونة لأرصدة البنك التي يتم بواسطتها تقديم القروض وذلك ما يؤدي إلى تذبذب القيمة الحقيقية للقروض بحلول آجال استحقاقه.

**4 مخاطر السوق:** وهي تلك المخاطر التي تنشأ نتيجة للتحركات غير المتوقعة لأسعار السوق ، فتتأثر البنوك بالعوامل الاقتصادية والسياسية العامة المحيطة وتتأثر أيضا

بالعوامل النفسية التي تحكم فعل الإدارة المصرفية بسبب حالات الذعر في السوق والأخذ بالمعلومات غير الأكيدة، فهذه المخاطر تنتج بسبب التغير العام في الأسعار من جهة وفي السياسات على المستوى الاقتصادي ككل من جهة أخرى، أما مخاطر السوق الخاصة فتنتج إن كان هناك تغير في أسعار أصول وأدوات متداولة بسبب ظروف خاصة بها (10).

**5 خطر عدم التسديد :** يعتبر هذا الخطر من الأخطار الصعبة والأكثر ضرا التي تواجهها المؤسسات و المصرفية، لذلك سوف نركز على هذا الخطر، ويمكن تقسيم مخاطر التسديد فيما يلي :

**أ المخاطر المتعلقة بالمقترض:** وتنقسم إلى أربعة أنواع وهي: (11)

**1 مخاطر خاصة بالمقترض نفسه :** فالمؤسسات المالية المصرفية لابد أن تكون متأكدة من أن الشخص المقترض له الحق في أن يمثل المؤسسة المقترضة ويتوقف هذا الخطر على قدرة وكفاءة مسيري المؤسسة المدينة (المقترضة) في التسديد .

**2 المقدرة الإنتاجية للمقترض (أخطار تقنية):** تتعلق هذه الأخطار بمدى كفاءة استعمال المقترض (المؤسسة المقترضة) لعناصر الإنتاج المختلفة والأسلوب الذي تنتجه في الإنتاج والتنظيم الداخلي للمؤسسة ومدى جودة منتجاتها وتسويقها .

**3- أخطار متعلقة بعملية الائتمان :** وينجر هذا الخطر عن مدة وقيمة وسبب القرض فينتج الخطر في استعمال المقترض للقرض في أغراض غير مناسبة وفي آجال غير متفق عليها، لذلك تكون المؤسسات المالية المصرفية حريصة على جمع المعلومات على المقترض والتي تعكس مدى احترامه لتعهداته ومدى وفائه بديونه في الآجال المحددة والمتفق عليها .

**4- أخطار مالية (المركز المقترض):** ويكون هذا الخطر متوقف على مدى وقدره واستطاعة

المقترض على الوفاء بديونه وتسديدها، وتقوم المؤسسات المالية المصرفية بمعرفة ذلك بواسطة دراسة القوائم المالية (الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وحساب التشغيل والمتاجرة) وتستخرج المؤشرات المختلفة التي تبين مدى توازن المصادر التمويلية للمؤسسة (المقترض) ومدى اعتماد على الاقتراض الخارجي .

**ب- مخاطر خارجية:** وتكون هذه المخاطر متعلقة بالعوامل الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية أو متعلقة بقطاع نشاط المقترض، وندرجها فيما يلي: (12)

## 1- المخاطر الاقتصادية:

## 2- المخاطر التي تنشأ عن الظروف السياسية والاجتماعية والقانونية:

## 3- المخاطر الخاصة بالنشاط الذي يمارسه المقترض

ج- الأخطار الناشئة عن أخطاء المؤسسات المالية المصرفية: تقوم المؤسسات المالية المصرفية بوضع الاستراتيجيات الكفيلة بدعم رقابتها على القرض من اجل الحد من المخاطر المتعلقة بآء دارة القرض وتنشأ هذه الأخطار بسبب عدم متابعة هذه المؤسسات (المالية والمصرفية) لعمليات الاقتراض بدقة، ويمكن أن تنشأ هذه المخاطر بسبب أخطاء بشرية فالإدارة يمكن أن تكون لا ترقى إلى درجة كبيرة من الكفاءة بسبب الأخطاء والممارسات السلبية من قبل الموارد البشرية كالاختلاس والسرقة ... الخ، فتعتبر مخاطر الاختلاس والاحتيال والمخاطر التنظيمية ومخاطر التعويضات ومخاطر الكفاءة من ابرز المخاطر التشغيلية التي تواجه البنوك ،خصوصا ما تعلق بالكفاءة والمقدرة بالتعامل والتعايش مع مختلف التغيرات في الوسط المصرفي مما يجعلها لا تستطيع اتخاذ قرارات استثمارية من خلال نقص الكفاءة والخبرة وعدم الاهتمام بمعايير الرقابة المصرفية<sup>(13)</sup>. ونلاحظ من الطرق التي ذكرناها في التقييم أن المؤسسات المالية تركز في تحليلها ودراستها للمقترض للجوانب الرئيسية التالية:

-تقييم شخصية المقترض و قدرته على سداد القرض.

-تقييم رأس مال المقترض وحجم ثروته والتي تعتبر كتمامين على القرض.

-مراعاة الظروف المحيطة بالمقترض.

-سيولة المؤسسة المقترضة والتي تستعملها لأجل تسديد ديونها قصير الأجل

وتركز أغلبية المؤسسات المالية والمصرفية على التحليل المالي في تحليلها للتوازن المالي للمؤسسة المقترضة من اجل تفادي أخطار عدم التسديد ،فالتحليل المالي يعتبر من انسب الوسائل والأدوات في التقييم الاستراتيجي للبنك والذي يتمثل في تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في بيئة البنك الداخلية من جهة وتحديد الفرص والتهديدات في البيئة الخارجية للبنك من جهة أخرى، فهذه الآلية من الآليات الرئيسية التي تعتمد عليها البنوك من اجل مواجهة المخاطر وضمان الاستمرارية في مواصلة عملياته التشغيلية،فقوة المركز المالي والوضع النقدي للبنك يمكنه من تطبيق إستراتيجية فعالة تضمن له سلامة قراراته الائتمانية ويضمن له الوفاء بجميع الالتزامات<sup>(14)</sup>.

ومن أهم المؤشرات التي تحليلها المؤسسات المالية المصرفية مايلي:

-النسب المالية

-مؤشرات التوازن المالي

**أ-التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي:** يعني التوازن المالي قدرة المؤسسة على الحفاظ على السيولة الكافية من اجل ضمان تعديل دائم للتدفقات النقدية لذلك لابد من دراسة وتحليل المؤشرات التالية:

-وضعية الخزينة

-احتياجات رأس مال العامل

-رأسمال العامل

**1- وضعية الخزينة:**وهي عبارة عن مؤشرات تمكن من معرفة الوضعية الحقيقية والصحيحة

لخزينة المؤسسة المقترضة،فالبنك من اجل أن يتفادى الوقوع في أخطار عدم التسديد وهي من ابرز المخاطر الائتمانية يتم التركيز على هذا المؤشر والذي يوفر المعلومات الخاصة بالتدفقات النقدية للمؤسسة والتي تبين مدى قدرة المؤسسة على توليد النقدية،وأیضا يزود هذا المؤشر البنك بمعلومات تمكنه من التغيرات في صافي أصول المؤسسة وهيكلها المالي بما في ذلك سيولة المؤسسة وقدرتها على الوفاء بديونها والتأقلم مع الفرص المتغيرة.<sup>(15)</sup>

**2-احتياجات رأس مال العامل:**وتبين لنا قدرة المؤسسة على تغطية احتياجات دورتها الاستغلالية بواسطة مواردها العادية،ويأخذ طابعا ديناميكيا ويتغير خلال السنة تماشيا مع تغير نشاط المؤسسة .

**3-رأس مال العامل :** يعني رأس مال العامل توفير المؤسسة المقترضة لفائض من الأموال تواجه به ديونها قبل أن تقوم بتحصيل مستحقاتها لدى الغير،فعندما تقع المؤسسة في هذه الوضعية تكون في حالة صعبة اتجاه دائنيها لذلك لابد من حساب هذا المؤشر لنفاذي الوقوع في أخطار عدم التسديد،ويولي البنك أهمية بارزة لرأس المال العامل باعتباره يعكس قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها المالية قصيرة الأجل حتى وان شاب دورة الاستغلال بعض التدبذب لذلك يجب أن يكون رأس المال العامل كافيا مقارنة مع

المخاطر المتوقعة والناجمة عن احتمالات عدم التوافق مابين آجال التسديد الديون وآجال  
تحصيل الحقوق. (16)

ويحسب رأس المال العامل بالعلاقة التالية:

رأس مال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

ومنه يتضح لنا جليا مدى أهمية حساب رأس المال العامل وتحليل وضعية الميزانية  
في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة و بالتالي تجنب الوقوع في أخطار تكون المؤسسات  
المالية المصرفية في غنى عنها .

**ب-النسب المالية:** وهي نسب تقيس القدرة على أداء الالتزامات قصيرة الأجل ،وتبين  
مدى قابلية المؤسسة على تحويل موجوداتها المتداولة الى سيولة نقدية من اجل الإيفاء  
بالتزاماتها المستحقة الأداء خلال السنة المالية ،ويعتبر التحليل بواسطة النسب المالية من  
ابرز الطرق التي تمكن المؤسسات المالية المصرفية من تحليل الوضعية المالية للمؤسسة  
المقترضة حيث يكون استخدامها على حسب نوعية القروض المقدمة و من ابرز النسب  
المالية ما يلي:

نسبة السيولة ،نسب الهيكل المالي،نسب النشاط ،نسب الربحية  
فالبنك يعتمد على تحليل هذه النسب وخصوصا نسب السيولة ونسب الهيكل المالي من  
اجل معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة وبالتالي يمكن له اتخاذ القرار الخاص  
بالتمويل .

وعموما تعتبر آلية التحليل المالي من الآليات الأساسية لقياس المخاطر الائتمانية وذلك  
بواسطة تحليل قيمة العميل باستخدام أدواته المختلفة سواء المؤشرات المالية أو النسب  
المالية ومن ابرز الأدوات المستعملة للتنبؤ بالفشل تتمثل في نموذج Z\_SCOR وهو  
نموذج متعدد المتغيرات يستعمل للتنبؤ بالفشل ولأكثر من متغيرين بحيث:

$$Z=1.2x1+1.4x2+3.3x3+0.6x4+0.999x5$$

بحيث: (17)

x1	صافي رأس المال العامل /مجموع الموجودات	1.2
x2	رصيد الأرباح المحتجزة/مجموع الموجودات	1.4
x3	صافي الربح قبل الفوائد والضرائب/مجموع الموجودات	3.3
x4	القيمة السوقية للبنك/مجموع الديون	0.6
x5	المبيعات/مجموع الموجودات	0.9999



فإذا كانت قيمته تساوي إلى 1,81، فإن احتمال الفشل متوقع وإذا كانت محصورة بين 1,81 و2,99، فإن احتمالية الفشل غير محدد وإذا كانت أكبر من 2,99، فإن احتمالية الفشل غير متوقع، فهذه الآلية من أبرز الآليات التي تعتمد عليها البنوك من أجل تفادي الوقوع في مخاطر عدم التسديد .

### 3- التدابير المتخذة من طرف المؤسسات المالية المصرفية لإدارة المخاطر الائتمانية

**وتجنبها:** ما دام نشاط المؤسسات المالية المصرفية تحتّم عليها مواجهة العديد من الأخطار تقوم باتخاذ عدة إجراءات تكون بمثابة إستراتيجية وقائية تتجنب وتدير بها هذه المخاطر: **أولاً: آلية تجنب المخاطر:** تعتمد المؤسسات المالية المصرفية على ركيزتين أساسيتين لتجنب المخاطر وهما:

- سياسة تقسيم المخاطر

- اخذ الضمانات اللازمة لتجنب الخطر

**1- سياسة تقسيم المخاطر:** كلما كانت المشاريع الممولة من طرف المؤسسات المالية المصرفية كبيرة كلما زادت درجة المخاطرة، لذلك لكي تتجنب هذه المؤسسات المخاطر المحدقة بها خصوصاً مخاطر عدم التسديد تقوم المؤسسات المالية المصرفية بالاشتراك مع بعضها البعض في تمويل المشاريع الضخمة من أجل التقليل من الأعباء والتقليل من المخاطر المحتملة.

**2- اخذ الضمانات:** إن من أهم الإجراءات الوقائية التي تستعملها المؤسسات المالية المصرفية لتجنب المخاطر هو حصولها على ضمانات كافية من أجل تجنب عدم التسديد وتسمى الضمانات أيضاً بالجدار الواقى ضد المخاطر خصوصاً مخاطر عدم تسديد الديون وهناك نوعين من الضمانات: ضمانات شخصية و ضمانات حقيقية.

**أ: الضمانات الحقيقية:** وهي عبارة عن ممتلكات توضع تحت تصرف وإمرة المؤسسات المالية المصرفية لإرجاع ديونه بواسطة بيعها في حالة عدم تسديد المقترض لديونه في الأجل المحددة وتشتترط في الضمانات الحقيقية أن تكون للضمان قيمة ثابتة ويكون سهل التنازل عليه إضافة لذلك لا بد من وجود وثيقة تثبت ملكية المدين للضمان .

**ب- الضمانات الشخصية:** وهو عبارة عن تعهد شخص ذو مركز مالي جيد و ذو سمعة جيدة بتسديد ديون شخص آخر في حالة عدم مقدرته على تسديد مستحقاته.

**ثانياً-نظم إدارة المخاطر:** تضم إدارة المخاطر تعيين مختلف حالات التعرض للمخاطر وقياسها

وإدارتها ومتابعتها وتعتمد عملية إدارة المخاطر في المؤسسات المالية وعلى طبيعة أنشطتها ودرجة وحجم أعمال هذه المؤسسات، ويظم نظام إدارة المخاطر المكونات الثلاثة التالية<sup>(18)</sup>:

**1-تهيئة بيئة مناسبة وسياسات وإجراءات سليمة لإدارة المخاطر:** يقوم بوضع الأهداف الكلية والسياسات والاستراتيجيات الخاصة بآء دارة المخاطر مجلس إدارة المؤسسات المالية المصرفية، وتضع إدارة هذه المؤسسات السياسات والإجراءات التي تستخدم في إدارة المخاطر والتي تحتوي على عملية مراجعة إدارة المخاطر والنظم الكفيلة والكافية لقياسها وأدوات السيطرة عليها.

**2-الإبقاء على الآلية المناسبة لقياس المخاطر ورصدها ومواجهة آثارها:** لذلك يجب على المؤسسات المالية والمصرفية أن تتوفر على نظام لقياس التعرض للمخاطر المتعددة ومراقبتها وتسجيلها والسيطرة عليها وإدارتها بكفاءة.

**3-وسائل مراقبة داخلية مناسبة وكافية:** يجب أن تكون لدى المؤسسات المالية والمصرفية وسائل مراقبة داخلية كفء لتقييم أنواع المخاطر المتعددة ونظم معلومات كافية، كما يجب أن تكون هناك سياسات وإجراءات يتم التقيد بها بانتظام من اجل مواجهة المخاطر.

وتسعى البنوك لانتهاج العديد من الوسائل والآليات من اجل إدارة المخاطر الائتمانية، ففي بداية التسعينات كان تحليل مخاطر الائتمان يقتصر على استقراء وتحليل القروض الفردية ومعظم قروض البنوك الأخرى ومن ابرز النقاط الرئيسية التي تركز عليها المؤسسات المالية والمصرفية في إدارة المخاطر الائتمانية مايلي<sup>(19)</sup>:

ـ التركيز على تحليل محفظة القروض بشكل دقيق  
ـ تطوير التكنولوجيا الجديدة لبيع وشراء المخاطر والتي تسمح للبنوك من الابتعاد عن الطرق التقليدية في إدارة المخاطر وعقد اتفاقيات منح القروض وتوجيهها للنشاطات الإستراتيجية للبنك

ـ الاعتماد على تكوين مزيج جيد من الأصول على ضوء بيئة الائتمان السائد وأحوال السوق والفرص التجارية

\_الاعتماد على تنويع الأدوات المالية والأنشطة مثل منح القروض ومشتقات الائتمان إضافة

إلى ذلك السماح للمحافظ بالحصول على القروض في أسواق رأس المال خصوصا القروض العقارية.

\_الاعتماد على استخدام النماذج الكمية القائمة على التقنيات والبرمجيات الحديثة والتي تسمح

للمؤسسات بالتنبؤ بوقوع المخاطر بشكل كبير وهو ما يمكنها من تجنبها قبل وقوعها وتستعمل البنوك عدة أساليب وطرق مختلفة من اجل تطوير وإدارة المخاطر والرقابة على المخاطر التي تنشأ عن أعمال البنوك ومن اجل ذلك يجب على البنك أن يلتزم بما يلي<sup>(20)</sup>:

\_الالتزام بالمعايير العامة وكفاءة معايير البنك الخاصة في تقديم الائتمان وذلك من جانب مصادر جمع البيانات والمعلومات عن العميل وتقييمه وتصنيفه

\_الابتعاد عن التركيز المصرفي وتنويع الجوانب الاستثمارية للبنك في مجالات وخدمات مختلفة ومنع التركيز البنكي في أكثر من 25% من رأس مال البنك

\_الالتزام بالحد الأدنى من كفاية رأس المال من اجل رفع قدرة البنك على مواجهة المخاطر وامتصاص الخسائر وحماية أموال المودعين والدائنين للبنك

\_تقليص مخاطر انخفاض السيولة والتحكم في مخاطر التشغيل في البنك

\_الالتزام بمعايير وشروط الإقراض مع كل العملاء والحد من مخاطر السوق وسعر الفائدة مع التأكيد على أهمية استخدام التحليل المالي في الحكم على حجم المخاطر

،فالتحليل المالي من الآليات الرقابية المسبقة التي تكشف عن مدى سلامة المركز المالي للعميل

\_القيام بتقييم كفاءة وجودة الأصول ومدى كفاية مخصصات الديون المعدومة لمواجهة الديون المتعثرة في البنك

فكل هذه النظم والإجراءات الخاصة بإدارة المخاطر تمكن المؤسسات المصرفية من المضي

قدما والاستمرار في أعمالها وتحقيقها لنجاح كبير ،لان اكبر عائق يقف أمام البنوك هو عدم قدرتها لإدارة المخاطر الائتمانية فالتزامها بهذه الركائز يمكنها من تجنب الوقوع في

هذه المخاطر والتي لها آثار حادة تصل لحد الإفلاس لذلك من أجل استمرارية هذه المؤسسات في نشاطها يجب أن تتحكم بشكل جيد في هذه المخاطر وهو ما يعطي لها دفعا في الاستمرارية ومواصلة نشاطها وتحقيق أرباح معتبرة.

**ثالثا دور لجنة بازل في إدارة المخاطر الائتمانية:** إضافة إلى كل هذه الإجراءات التي تضعها المؤسسات المالية المصرفية لمواجهة المخاطر المحدقة بها تركز المؤسسات المالية المصرفية على كفاية رأس مال المؤسسة من أجل إدارة المخاطر التي تواجهها ولضمان نجاح سياستها وتحقيق أهدافها المخططة لان رأس المال يعتبر حماية للمؤسسة المالية والمصرفية من المخاطر غير المتوقعة فمن المهم تخصيصه لمواجهة المخاطر المختلفة التي تعترض هذه المؤسسات، وكان أهم ما سجل في هذا الصدد هو تشكيل لجنة بازل المصرفية كآلية من الآليات لمواجهة الأخطار والمصاعب التي تواجهها المؤسسات المالية المصرفية وسوف نتطرق باختصار إلى هذه اللجنة والجوانب الرئيسية لها.

**1-تعريف لجنة بازل المصرفية:** وهي تلك اللجنة التي تأسست وتكونت من مجموعة الدول الصناعية عام 1988 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية وقد سميت هذه اللجنة لجنة التنظيمات والإشراف والرقابة المصرفية على الممارسات العملية وتشكلت من مجموعة الدول الصناعية العشرة وهي (بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة)

## 2-أهداف لجنة بازل:

-تقرير حدود دنيا لكفاية رأس مال البنوك  
-إلغاء المنافسة الغير عادلة بين البنوك في الأسواق الدولية  
- تحديد المخاطر المصرفية التي تهدد أنشطة وأعمال البنوك  
-تدعيم ملاءة رأس مال البنوك وقواعد الحذر للدلالة على مركزها المالي  
وأقرت اللجنة بالتزام المؤسسات المالية المصرفية بالتزامها بان يصل رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية الى 8% كحد أدنى.

**3-الجوانب الرئيسية لاتفاقية بازل الأولى:** لقد حددت اتفاقية بازل كفاية رأس المال ب 8 % كحد أدنى بطريقة ترجيحية وذلك على حسب درجة خطورة الأصول وذلك سنة 1992 ومن ابرز الجوانب الأساسية لهذه الاتفاقية مايلى: (21)

-وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة الأصول

-الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها

-وضع مكونات كفاية رأس المال المصرفي

-التركيز على المخاطر الائتمانية

-تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية

ويتحدد معدل كفاية رأس المال لمقابلة مخاطر الائتمان بالعلاقة التالية:

رأس المال(الشريحة1+الشريحة2)

كفاية رأس المال لمقابلة مخاطر الائتمان =

مجموع التعهدات والالتزامات بطريقة

ترجيح الخطر

تكون اكبر من أو تساوي 8%

وتمثل الشريحة 1 رأس مال الأساسي.

والشريحة الثانية رأس مال التكميلي.

فالهدف من لجنة بازل I هو ان يكون هناك تقدما هاما في ارتفاع مستويات وكفاءة رأس المال المصرفي من اجل جعل البنوك أكثر ارتباطا مع السوق المالية الدولية وزيادة الارتباط بين رؤوس أموال البنوك وموجوداته والمخاطر التي يتعرضون لها ،فلقد ركزت مقررات لجنة بازل على تبسيط للمخاطر الفعلية المحيطة بالأصول المصرفية فلقد تم التركيز بشكل رئيسي على مخاطر الائتمان التي تتعرض لها وذلك من خلال دفع البنوك لتعزيز قدراتها في تقييم المخاطر وتقديم مفهوم شامل بهدف المطابقة للمتطلبات التنظيمية مع المبادئ الاقتصادية لإدارة المخاطر فمن الأهداف الأساسية لهذه الاتفاقية هو المساهمة في تقوية والحفاظ على استقرار النظام المصرفي العالمي والعمل على إيجاد آليات للتكيف مع التغيرات المصرفية العالمية وتحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك ،واهم هدف هو التركيز على المخاطر الائتمانية وذلك من خلال حساب الحدود الدنيا لرأس المال البنوك ولقد شهدت هذه المقررات العديد من التعديلات أبرزها(22):

تغطية مخاطر السوق ودمجها في قياس معدل كفاية رأس المال فلقد وضعت لجنة بازل استراتيجية للسماح للبنوك بوضع نماذج داخلية لتحديد رأس المال الضروري لمواجهة مخاطر السوق، ولقد تضمنت تعديلات اتفاقية بازل أسلوب تغطية رأس المال لمجموعة من المخاطر أبرزها تغطية المخاطر الائتمانية لكافة عناصر الأصول والالتزامات

العرضية والمراكز الآجلة بغرض الاستثمار طويل الأجل وذلك وفقا للأسلوب المتبع وفقا لما جاءت به الاتفاقية سنة 1988،

وشملت التغطية تغطية مخاطر أسعار الفائدة و مخاطر تقلبات أسعار الصرف إضافة شريحة ثالثة لرأس المال وتحديث طرق القياس من خلال الاعتماد على نماذج قياس القيمة المقدرة للمخاطر والمقاييس الكمية والنوعية.

تعديل تعريف رأس المال وذلك بعد تكوين ثلاثة شرائح لرأس المال أصبح من الضروري أن تبرز العلاقة الرقمية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق عند حساب رأس المال الإجمالي للبنك وأصبحت النسبة تحسب كمايلي:

إجمالي رأس المال (الشريحة الأولى+الشريحة الثانية+الشريحة الثالثة)

الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة +مقياس المخاطرة السوقية 12,5X

تكون اكبر من أو تساوي إلى ثمانية بالمائة

ومنه نلاحظ أن المتطلبات المتعلقة بالمخاطر الائتمانية والمخاطر السوقية بقي ساري المفعول ونلاحظ أيضا أن لجنة بازل ركزت بشكل كبير من خلال التعديلات التي مستها على كيفية إدارة المخاطر التي يمكن أن يواجهها البنك خصوصا ما تعلق بالمخاطر الائتمانية أو مخاطر السوق وبالتالي فهذه المقررات أعطت نقلة نوعية لإدارة المخاطر في البنوك وهو ما يمكنها من مواجهة أي طارئ يمكن أن يحدث إذا ما التزمت بها وهو ما سينعكس عليها إيجابا على أدائها وبالتالي نجاحها واستمرارها.

**4- اتفاقية بازل الثانية (بازل 2):** لقد جاءت اتفاقية بازل 2 كتطور نوعي وكمي لما تناولته الاتفاقية الأولى، بحيث جاءت في إطار جديد أكثر شمولاً وحساسية للمخاطر التي تواجهها البنوك لتشمل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل فترتكز على ثلاث ركائز رئيسية

لأنها تناولت ثلاثة عناصر هامة وهي: (23)

1- **متطلبات رأس المال الدنيا:** لقد أقيمت الاتفاقية على نسبة 8% كحد أدنى لرأس المال الواجب الاحتفاظ به من أجل مواجهة كل أنواع المخاطر وأصبحت نسبة بازل 2 تحسب كما يلي:

إجمالي رأس المال (الشريحة الأولى+الشريحة الثانية+الشريحة الثالثة)

مجموع الأصول داخل وخارج الميزانية المرجحة بأوزان المخاطرة + (المخاطرة السوقية+مخاطر التشغيل)  $12,5 \times$

أكبر من أو تساوي إلى ثمانية بالمائة

فلقد استحدثت اللجنة نوعاً جديداً من المخاطر وهي مخاطر التشغيل بحيث حددت عدة مناهج لقياسها وحدثت طرق حساب المخاطر الائتمانية وبقي قياس مخاطر السوق دون تغيير، ومن جهة أخرى أصبح هناك بدائل لمنهجيات وأساليب حساب أوزان المخاطر يمكن للبنوك الاختيار بينها شرط أن تحقق المعايير الضرورية لكل أسلوب .

ب- متابعة السلطات الإشرافية لكفاية رأس المال : تقوم الجهات والهيئات المختصة بالإشراف والرقابة على أنظمة إدارة المخاطر في المؤسسات المالية المصرفية، وهنا نصت اللجنة على أنه يقصد بالرقابة من طرف السلطة الإشرافية ليس فقط التأكد من كفاية رأس المال لمواجهة كل المخاطر التي يواجهها البنك ولكن القيام بتشجيع البنوك على استخدام أحسن أساليب الإدارة والرقابة على المخاطر، فعملية المراجعة الرقابية لا تقتصر على المخاطر التي تناولتها الدعامة الأولى ولكن تشمل المخاطر أيضاً مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية بحيث تقوم عملية المراجعة الرقابية في هذه الاتفاقية على أربعة ركائز أساسية وهي: (24)

ـ الزيادة عن الحد الأدنى المقرر لرأس المال بحيث يجب أن تقوم البنوك بالاحتفاظ بنسبة ملاءة تفوق الحد الأدنى لرأس المال وهو ما تلتزم به البنوك في كثير من دول العلم.

ـ التقويم الداخلي لملاءة رأس المال فيجب أن يكون لدى البنك أنظمة داخلية جيدة لتقويم ملاءة رأس المال والاحتياطات وذلك في إطار المخاطر التي يواجهها البنك ومنهجية عمله المستقبلية .

ـ مراجعة إجراءات الرقابية وعملياتها بحيث يقوم المراقبون على البنوك بمراجعة وتقويم كفاية رأس مال البنك بأساليب تحليلية في مجال تحليل المخاطر وأداء الإدارة.

ـ التدخل الرقابي بحيث يهدف الإطار الجديد إلى تشجيع السلطات الرقابية الوطنية على إعادة النظر في إجراءات الرقابة لتكون قادرة على تحديد المصاعب التي من المحتمل أن تواجهها البنوك قبل حدوثها و اتخاذ الإجراءات التصحيحية قبل حدوث هذه المشاكل والأزمات ومنه يجب تبني أسلوب مناسب للتدخل في السوق المصرفي عند اللزوم.

**ج- الانضباطية السوقية:** وهي القيام بتحفيز المؤسسات المصرفية على ممارسة أعمالها بشكل

جيد وسليم وذلك من خلال إقامة قاعدة رأسمالية صلبة لمواجهة المخاطر السوقية، فلقد أبقت الاتفاقية على أساليب حساب مخاطر السوق بدون تعديل وركزت الاهتمام على مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل ولكن فصلت في أساليب قياسهما بحيث قامت بإدراجهما في حساب كفاية رأس المال الجديدة، فلقد حددت المخاطر السوقية بأنها الخسائر في بنود داخل وخارج الميزانية والتي تنتج عن التحركات في أسعار السوق بحيث تشمل مخاطر تقلبات أسعار الفائدة ومخاطر تقلبات أسعار الصرف ..... الخ<sup>(25)</sup>.

ولقد سمحت اتفاقية بازل الثانية للمؤسسات المصرفية بإصدار دين قصير الأجل متأخر الرتبة ضمن الشريحة الثالثة لرأس من أجل مواجهة جزء من مخاطرها السوقية من أجل تغطية المخاطر السوقية وتأخذ هذه القروض شكل سندات يقوم بطرحها للاكتتاب العام بعائد أعلى من سعر السوق بسبب احتمال تعرض حائزيها للخسائر إلى قد يتعرض لها البنك.

فاللجنة تركز على أهمية انضباط السوق من أجل تدعيم رقابة رأس المال ويكون ذلك من خلال الإفصاح عن المعلومات والبيانات الإحصائية المتعلقة بالبنوك ونشرها وتداولها ومن أهم المعلومات التي يتم تقييمها هي:

ـ هيكل رأس مال البنك

ـ نوعية المخاطر وحجمها

ـ مدى كفاية رأس المال والنظام المتبع في تقييمه

وما تجدر إليه الإشارة أن اللجنة ترى أنه يتعين على المؤسسات المستعملة لنماذج داخلية أن يكون لديها نظام متكامل لقياس المخاطر يعبر عن كل المخاطر التي تواجهها وبالتالي يجب قياس المخاطر باستخدام منهج واحد باستخدام النماذج الداخلية أو باستخدام النموذج الموحد الصادر عن لجنة بازل.

ومنه نستنتج أن لجنة بازل جاءت من أجل حماية المؤسسات المصرفية من خطر الإفلاس وحمايتها من المخاطر الائتمانية لأنها تخص المخاطر الائتمانية للأصول المصرفية دخل الميزانية أو خارجها وذلك بتقنين رأس المال المطلوب لأن رأس مال المؤسسات المصرفية أكثر المصادر فاعلية للحماية من المخاطر وهي وسيلة فاعلة للرقابة وهو



بمثابة سلاح هام في مواجهة مخاطر الأصول واستقرار ونجاح المؤسسات المصرفية.

### خاتمة:

مما سبق يتضح لنا جليا أن موضوع إدارة المخاطر يحتل مكانة خاصة وهامة لدى المؤسسات المالية والمصرفية خصوصا أن مخاطر الائتمان التي تنجر من ممارسة هذه المؤسسات لأنشطتها، لذلك أصبحت معظم المؤسسات المالية والمصرفية تركز على تطوير استراتيجيات إدارة المخاطر التي تواجهها فتحكمها الجيد والرشيد في المخاطر يمكنها من تحقيق أهدافها نجاحها واستمراريتها (خصوصا مخاطر الائتمان) و تفادي الوقوع في مصاعب وعراقيل تحول دون الوصول إلى تحقيق أهدافها المرجوة وتعزيز مكانتها بين المؤسسات الأخرى.

فتعتبر المؤسسات المالية المصرفية في أي دولة ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية وتفعيل الاستثمار ولكي يؤدي دوره على أكمل وجه يجب أن يكون أداءه سليما وفعالاً ولا يصل إلى تلك الدرجة إلا بواسطة مواجهة كل أنواع المخاطر عن طريق إدارة فعالة لهذه المخاطر بالاعتماد على كل الآليات والاستراتيجيات التي تضمن كفاءته وفعالته واستمراريته وهو ما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني

ومن أجل سلامة الهيكل المالي للمؤسسات المالية المصرفية يجب عليها الالتزام بالأسس الصحيحة لإدارة المخاطر والارتقاء بتقنيات العمل المصرفي إلى مصاف المعايير المصرفية العالمية والالتزام بالمعايير الدولية لإدارة المخاطر لاسيما المقررات التي جاءت بها لجنة بازل بمختلف التعديلات التي أجريت عليها والتي تعتبر وصفاً ناجعة للبنوك لإدارة مخاطرها بكل أنواعها والتي تضمن للبنوك مواجهتها والنجاح في أعمالها لضمان الاستمرارية والفعالية .

### الهوامش

<sup>1</sup> \_ لسلوس مبارك، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية ص 137.

<sup>2</sup> \_ دريد كامل ال شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دارالمسيرة عمان، 2012، ص 231.

<sup>3</sup> \_ JOHN WILEY SONS FUNDAMENTALS OF RISK IN SURANCE VAVAGHAN

THERESE VAUGHAN EMMETT JAND 1999 PAGE7

<sup>4</sup> \_ نادية يوسف عبد الوهاب، الملتقى الإداري الرابع حول إستراتيجية إدارة المخاطر، الجمعية السعودية للإدارة.

- <sup>5</sup> \_ عبد الحفيظ يوسف فريهان ،ادارة المخاطر المصرفية ،كلية العلوم الادارية ،جامعة الاسراء،الاردن 2008.
- <sup>6</sup> \_ طارق عبد العال حماد،ادارة المخاطر (افراد،ادارات،شركات،بنوك)الدار الجامعية ،مصر 2003 ص 51.
- <sup>7</sup> \_ عبد الحميد طلعت اسعد،الادارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة ،دار المعارف ،الاسكندرية بدون تاريخ نشر ص227.
- <sup>8</sup> \_ دريد كامل ال شبيب،مرجع سابق ص 242.
- <sup>9</sup> \_ محمود محمد الداغر ، الأسواق المالية ،دار الشروق للنشر والتوزيع الأردن 2005 ص 187
- <sup>10</sup> \_ عبد الحق بوعتروس ،الوجيز في البنوك التجارية ،2000، ص 53.
- <sup>11</sup> \_ Kassour abdel hakim;le risque de non remboursement de credit PG S BANQUE.ESC alger 1998.p25
- <sup>12</sup> \_ احمد خديش،سياسة منح القروض ودراسة خطر عدم التسديد ،مذكرة الدراسات العليا المختصة في البنك ESC 1999،ص 24.
- <sup>13</sup> \_ بوعتروس عبد الحق الوجيز مرجع سابق ص 53.
- <sup>14</sup> \_ صالح طاهر الزرقان ،التحليل المالي واثره في المخاطر الائتمانية ،جامعة الاسراء الخاصة،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية ،العدد23، 2010 ص 267
- <sup>15</sup> \_ شعيب شنوف ،التحليل المالي الحديث ،دار زهران للنشر ،الاردن ،2013 ،ص 181
- <sup>16</sup> \_ مبارك لسلوس ،التسيير المالي،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2012، ص33
- <sup>17</sup> \_ دريد كامل ال شبيب،مرجع سابق ص 265.
- <sup>18</sup> \_ طارق الله خان،حبيب احمد ،إدارة المخاطر ،البنك الإسلامي للتنمية،2003،ص ص 34-35
- <sup>19</sup> \_ دريد كامل ال شبيب،مرجع سابق ص 246.
- <sup>20</sup> \_ نفس المرجع السابق ص 252.
- <sup>21</sup> \_ عبد المطالب عبد الحميد ،العولمة واقتصاديات البنوك،الدار الجامعية،مصر، 2001 ص 85
- <sup>22</sup> \_ عبد المطلب عبد الحميد ،العولمة واقتصاديات البنوك،الدار الجامعية ،القاهرة ،2005،ص ص 95
- <sup>97</sup> .
- <sup>23</sup> \_ لعراف فوزية ،مدى تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل ،دار الجامعة الجديدة ،الاسكندرية،2013،ص 105.
- <sup>24</sup> \_ نفس المرجع السابق ص، 138.
- <sup>25</sup> \_ زهراء ناجي عبيد المالكي ،دور معايير كفاية راس المال المصرفي وفق بازل في المخاطر الائتمانية مجلة دراسات محاسبية ومالية المجلد الثامن العدد 2013،24،ص 288.